

الشواغل المتعلقة بحماية النساء الأكبر سناً في الأردن



مقدمة

حقق القطاع الإنساني تقدماً كبيراً على مستوى السياسة العالمية نحو تحقيق الاعتراف بإدماج فئات مختلفة ممن يواجهون مخاطر محددة وإضافية، وهو أمر أساسي لتقديم مساعدة محايدة وخاضعة للمساءلة¹. علاوة على ذلك، فإن أهداف التنمية المستدامة تنص على التزام صريح بالمساواة بين الجنسين وإدماج ومشاركة كبار السن. ولضمان الإتمام الناجح لهذه الالتزامات العالمية، يجب مراعاة وإعمال حقوق المرأة والرجل في جميع مراحل حياتهم.

على الرغم من تناول مسألة تمكين المرأة، وحماية المجموعات المعرضة لمخاطر محددة ومتزايدة، وحقوق كبار السن، بشكل صريح في كل من سياسات الحكومة الأردنية وخطة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية، إلا أن التجارب المتنوعة ومخاوف النساء الأكبر سناً لم تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كامل.

قد يؤدي إغفال حقوق وتجارب واحتياجات النساء الأكبر سناً وغياب أطر العمل المحددة لحمايتهن إلى إعاقة تنفيذ السياسات الوطنية والالتزامات الإنسانية التي تم التعهد بها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

يحلل موجز السياسة العامة هذا كيف تظل الشواغل المتعلقة بحماية النساء الأكبر سناً غائبة في الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية وإطار السياسة الأوسع في الأردن، ويقدم توصيات حول كيفية ضمان إدراجها بشكل هادف في كليهما.

الشواغل الرئيسية المتعلقة بحماية النساء الأكبر سناً

على الرغم من وجود التزام متزايد من قبل صانعي السياسات الأردنيين^٢ والجهات المعنية بالمساعدة الإنسانية^٣ لمواجهة الشواغل المتعلقة بحماية المجموعات التي تواجه مخاطر محددة وإضافية (كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة)، فإن تجارب النساء الأكبر سناً تظل غائبة إلى حد كبير على الرغم من مواجهة التمييز القائم على كل من النوع الاجتماعي والعمر. أحد أسباب ذلك هو عدم وجود بيانات متسقة مصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة مما قد يخفي بالتالي التمييز الهيكلي الأساسي القائم على هذه الخصائص المتداخلة. ونتيجة لذلك، فإنه نادراً ما يتم أخذ أصوات النساء الأكبر سناً، وخاصة ذوات الإعاقة منهن، في الاعتبار عند صياغة التدخلات الإنسانية وأطر السياسات الوطنية الجديدة، وضمان إدماجهن بشكل أفضل في تلك القائمة منها.

ولا يمكن تحقيق الجهود المبذولة لضمان حماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر إلا إذا كانت مدعومة بالأدلة - من خلال البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة - والتي من شأنها أن تسمح بتحقيق فهم أفضل للتجارب المختلفة للنساء والرجال في جميع مراحل حياتهم، تحسين البرامج الإنسانية وتعزيز مساءلة الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين أمام سكانها.



أ. التقاطع والتمييز

يمكن أن يتراكم تقاطع عدم المساواة بين الجنسين مع خصائص أخرى، مثل الإعاقة أو الفقر أو الحالة الاجتماعية خلال الحياة، وأن يتفاقم مع تقدم العمر.

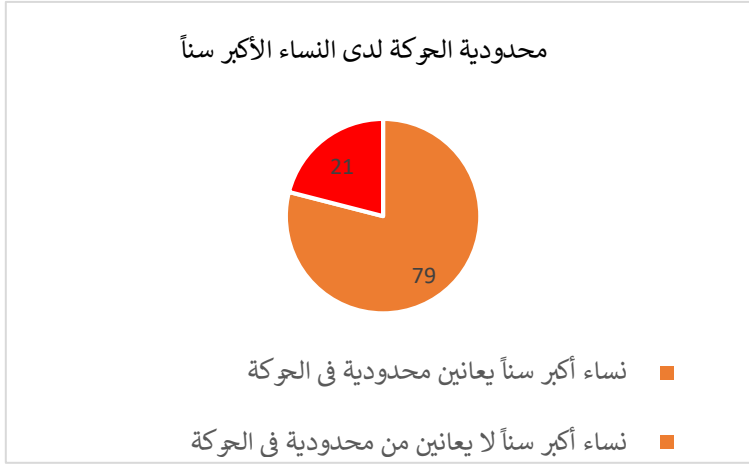
ولضمان الإدماج الهادف، من الضروري تجاوز النهج المجزأ "للغئات الضعيفة". فغالباً ما تفشل السياسات والبرامج التي تركز على كبار السن في الاعتراف بأبعاد النوع الجنسي للشيخوخة. من ناحية أخرى، نادراً ما تأخذ التدخلات التي تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة وحمايتها في الحسبان كيف قد يتراكم التمييز القائم على النوع الاجتماعي ويتجلى عبر مراحل العمر المتقدمة. يؤدي عدم وجود تحليل لكيفية تفاعل العمر والنوع الاجتماعي والإعاقة وعوامل أخرى مع بعضها البعض لخلق شواغل محددة متعلقة بالحماية إلى المخاطرة في جعل النساء الأكبر سناً غير مرئيات بالنسبة لصانعي السياسات.

ب. العوائق المتعددة أمام الوصول

غالباً ما تواجه النساء الأكبر سناً عوائق تمنعهن من طلب الخدمات المتاحة والوصول إليها والاستفادة منها. حيث كشف استطلاع⁴ منظمة HelpAge أن هذه العوائق متعددة وتشمل عوائق تواصلية وسلوكية ومؤسسية وبيئية.

- أفادت ٧٩٪ من النساء الأكبر سناً بوجود قيود على الحركة قد تعيق وصولهن الجسدي (المادي) إلى الخدمات

قد تواجه غالبية النساء الأكبر سناً صعوبة في الوصول جسدياً إلى الخدمات المطلوبة، خاصة عندما تكون بعيدة عن منازلهن، أو في مبانٍ غير متيحة للوصول وبدون توفر وسائل النقل العام المناسبة. على الرغم من الاعتراف بهذه الثغرات في الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، إلا أن خطة التنفيذ يجب أن تتضمن أيضاً تدابير مؤقتة لتيسير الوصول الفوري وضمان إمكانية الوصول الشاملة التي تتجاوز التصدي للعوائق المادية فقط.



- ٧٢٪ من النساء الأكبر سناً اللاتي شملهن استطلاع منظمة HelpAge لا يستطعن القراءة أو الكتابة (مقارنة بـ ٣٥٪ من الرجال الأكبر سناً)
 - ٧٢٪ من النساء الأكبر سناً أفدن بوجود بعض الصعوبات على الأقل في الرؤية، حتى مع ارتداء النظارات
 - أفادت ٤٨٪ من النساء الأكبر سناً بوجود بعض الصعوبات في السمع على الأقل، حتى مع استخدام معينات سمعية (سماعات)
- علاوة على ذلك، تظهر سجلات دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠١٥ أن ٥٢٪ من النساء الأكبر سناً أميات (مقابل ١٧٪ من الرجال الأكبر سناً). حيث تحد المعدلات المنخفضة للإلمام بالقراءة والكتابة بشكل خطير من قدرة النساء الأكبر على الحصول على معلومات يمكن قراءتها، بما في ذلك معلومات عن الخدمات المتاحة، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. بالنسبة لأولئك النساء الأكبر سناً اللواتي لديهن احتياجات تواصل مختلفة ويستطيعن الوصول إلى الخدمات، فإن الافتقار إلى طرق ومواد تواصل مناسبة ويمكن الوصول إليها يؤثر حتماً على قدرتهن على استخدام المساعدة المطلوبة والاستفادة منها.
- في الواقع، أفادت ٦١٪ من النساء السوريات الأكبر سناً بعدم قدرتهن على تلقي المساعدة الإنسانية. كما واجهت كل من النساء السوريات والأردنيات الأكبر سناً عوائق مواقفية ولم تشعر الغالبية بالتمكين لتقديم الملاحظات وطلب الدعم الكافي:
- ٦٩٪ من النساء السوريات الأكبر سناً و ٤٨٪ من النساء الأردنيات الأكبر سناً لا يعرفن كيفية إبداء آرائهن لمقدمي الخدمات
 - ٨٥٪ من النساء السوريات الأكبر سناً و ٨٣٪ من النساء الأردنيات الأكبر سناً لا يبدين آرائهن لمقدمي الخدمات
 - ٧٢٪ من النساء السوريات الأكبر سناً و ٧٠٪ من النساء الأردنيات الأكبر سناً لم يشعرن بأن مقدمي الخدمة يصغون إليهن
- يجب أن تتخذ التدخلات الإنسانية والخدمات الاجتماعية خطوة تقدّمية نحو التعرف على العوائق المحددة التي تواجهها النساء الأكبر سناً لضمان وصولهن بشكل هادف، والتي لا تُفهم فقط على أنها القدرة على الوصول إلى الخدمات وإنما أيضاً القدرة على الحصول عليها والاستفادة منها على قدم المساواة مع الآخرين.
- وعلى الرغم من أن الحكومة تتخذ خطوات إيجابية في معالجة قضايا إمكانية الوصول، إلا أنه ينبغي تعديل خطط إمكانية الوصول على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجية الوطنية لكبار السن لتشمل معالجة معيقات الاتصال والعوائق السلوكية والبنوية، بالإضافة إلى العوائق المادية. كما ينبغي بذل الجهود لتوفير معلومات عن الخدمات المتاحة بأشكال يسهل وصول النساء الأكبر سناً من ذوات الإعاقة إليها. في الوقت نفسه، تحتاج خطط وتدخلات الاستجابة الإنسانية إلى تسهيل الوصول الفوري إلى المساعدة للنساء الأكبر سناً، وذلك من خلال تعزيز التوعية ووسائل النقل واستهداف النساء الأكبر سناً اللاتي لا يستطعن الوصول إلى الخدمات.

ج. العنف والإساءة والإهمال

تشير التقديرات إلى أن أقل من ٣٪ من النساء الناجيات من العنف في الأردن يبلغن عن العنف الذي يتعرضن له^٥. من المرجح أن تؤدي المحظورات ووصمة العار الإضافية التي تحيط بالعنف الذي تتعرض له النساء الأكبر سناً إلى مزيد من النقص في الإبلاغ. في الواقع، تقدر منظمة الصحة العالمية أن حالة واحدة فقط من بين كل ٢٤ حالة من حالات إساءة معاملة كبار السن يتم الإبلاغ عنها على مستوى العالم^٦. قد يؤدي الافتقار إلى البيانات والمعرفة بشأن أنواع، وودافع، ومرتكبي العنف الذي تتعرض له النساء الأكبر سناً إلى الافتقار إلى استراتيجيات الوقاية والاستجابة المناسبة.

وجد تقرير لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن أن العوامل التي تقلل من احتمالية دعم مقدمي الخدمات القانونية لقضية العنف القائم على النوع الاجتماعي تشمل الاعتقاد بأن تقديم شكوى يتعارض مع القيم المحلية^٧. وهو أمر مهم في ثقافة يسود فيها اعتقاد احترام كبار السن، وبالتالي، الاعتقاد بأنهم محميون عادة على مستوى الأسرة والمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، وجد المسح الديموغرافي والصحي للأردن أن العوامل التي تزيد من احتمال التعرض للعنف بين النساء تشمل الفقر، وانخفاض مستويات التعليم والبطالة^٨. أما في استطلاع منظمة HelpAge، أفادت ٧٢٪ من النساء الأكبر سناً بعدم قدرتهن على القراءة أو الكتابة مع ٨٠٪ لم يعملن سابقاً، مما يعرضهن بشكل معتدل لخطر العنف وسوء المعاملة. بالإضافة إلى ذلك، أفادت ٥٣٪ من الأكبر سناً أنهن أرامل (مقارنة بـ ٧٪ من الرجال الأكبر سناً) مما قد يزيد من خطر تعرضهن للإساءة المالية والإهمال وعنف الشريك غير الحميم.

قد يؤدي الافتقار إلى الدعم من الأسرة والمجتمع، والافتقار إلى العلم بالخدمات المتاحة والحق في الأمان والحماية بين النساء إلى العنف يستمر لسنوات عديدة وصولاً إلى سن الشيخوخة. غالباً ما تتعرض النساء الأكبر سناً للعنف والإساءة (بسبب التمييز على أساس العمر أو النوع الاجتماعي، أو تقاطع الاثنين) بصمت، غير مدركات ليس فقط لحقوقهن، ولكن أيضاً لخدمات الدعم المتاحة.

على الرغم من أن قانون الحماية من العنف الأسري^٩ يتضمن بشكل ضمني النساء والرجال الأكبر سناً من خلال التركيز على العنف المنزلي بشكل عام، إلا أنه لا وجود لأحكام محددة من شأنها أن تسهل حصول الناجيات الأكبر سناً إلى العدالة. يتم تضمين هذه الأحكام في الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، لكنها محدودة من حيث أنها لا تعترف بالأبعاد الإنسانية لإساءة معاملة كبار السن. في حين أن خطة الاستجابة الأردنية تشمل نتائج حول التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن تحليل الفجوة الذي أجرته مجموعة العمل المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي اعترف بالناجين الأكبر سناً كواحدة من المجموعات التي لا تتلقى خدمات كافية من قبل الخدمات الحالية^{١٠}. أبلغت النساء الأكبر سناً اللائي حصلن على خدمات دعم العنف القائم على النوع الاجتماعي في ٢٠١٨ عن أنواع مختلفة من العنف وسوء المعاملة مع الإساءة النفسية / العاطفية (٧٣٪) والاعتداء الجسدي (٢٢٪) الأكثر شيوعاً. وشمل الجناة في أغلب الأحيان الشريك الحميم الحالي أو السابق (٦٤٪) وأفراد الأسرة الآخرين (٢١٪)^{١١}. توضح هذه البيانات أن الأكبر سناً يتعرضن لأنواع مختلفة من العنف وسوء المعاملة، وأن هذا العنف يحدث غالباً في المنزل.

يتطلب التصدي للعنف وسوء المعاملة والإهمال ضد النساء الأكبر سناً اتباع نهج متكامل متعدد التخصصات يتضمن، كحد أدنى، أطراً قانونية معززة وخدمات دعم مناسبة وزيادة الوعي بين النساء الأكبر سناً بحقوقهن. وستكون جهود الحكومة الحالية أكثر فعالية من خلال اتخاذ الخطوات للحرص على أن تتضمن الخطة التنفيذية للتصدي لإساءة معاملة كبار السن في إطار الاستراتيجية الوطنية لكبار السن تحليلاً للنوع الاجتماعي وأن تحدد استراتيجيات لحماية النساء الأكبر سناً. ويجب على هذه الجهود أن تتوازي مع التعديلات على قانون الحماية من العنف الأسري بحيث تشمل أحكاماً خاصة بكبار السن من النساء والرجال.

يجب أن تتبنى خطة الاستجابة الإنسانية كذلك نهجاً يمتد على مدى الحياة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما يجب تعزيز الخدمات المقدمة للناجين الأكبر سناً بحيث تشمل التدخلات الموجهة والتأكد من أن الخدمات الحالية متاحة للنساء الأكبر سناً. قد يشمل ذلك مواد الاتصال والتوعية التي تبرز النساء الأكبر سناً، والخدمات المتنقلة للنساء غير القادرات على الوصول إلى الخدمات المركزية، والمساحات الآمنة المناسبة لأعمار النساء.

بالنظر إلى العوائق المتعددة التي تواجهها النساء الأكبر سناً - الخزي، وصمة العار، وتطبيع العنف، ونقص الوعي بتوفر الخدمات - هناك حاجة ملحة لتصميم الخدمات التي يمكن للفتيات والنساء الوصول إليها في جميع مراحل حياتهن، بما فيهن اللاتي يواجهن مستويات مركبة من الاستبعاد على أساس العمر والحالة الاجتماعية والإعاقة ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة وما إلى ذلك.

د. المشاركة والحياة المجتمعية

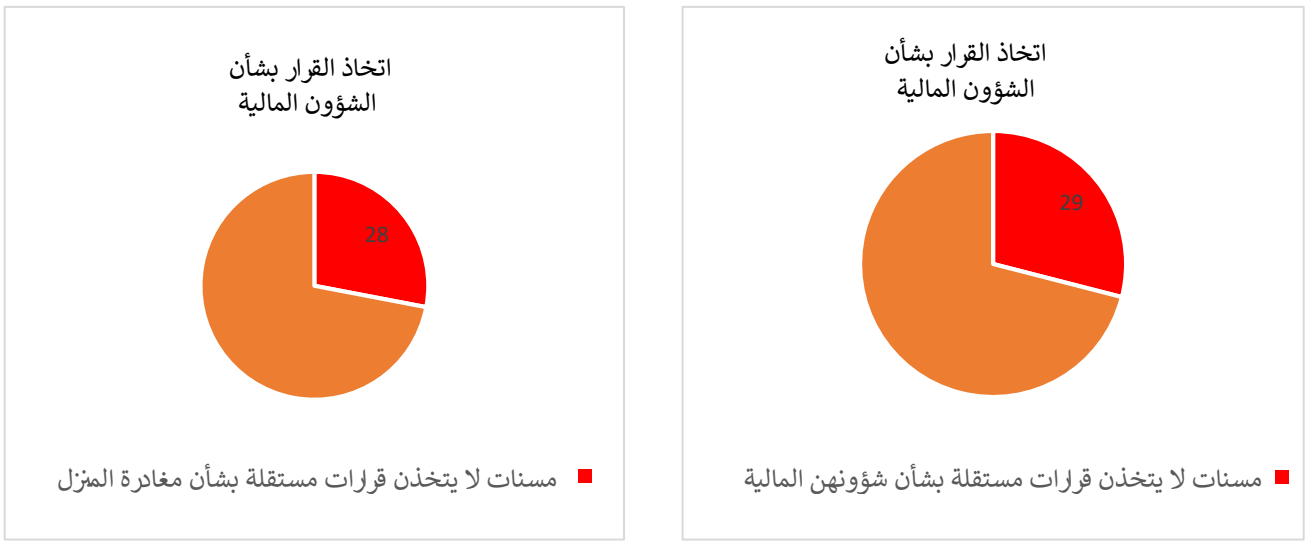
على الرغم من التصور العام بوجود الاحترام تجاه كبار السن في الأردن^{١٢}، إلا أن تجربة الشيخوخة بالنسبة للعديد من النساء (والرجال) الأكبر سناً تعني أيضاً العزلة، والافتقار إلى سلطة اتخاذ القرار والاستقلال الذاتي، وتضاؤل الأدوار والمشاركة في المجتمع.

في الاستطلاع الذي أجرته منظمة HelpAge، يعتقد ٤١% من أفراد الأسرة الذين تمت مقابلتهم أنه لا يوجد دور للنساء الأكبر سناً في المجتمع. وهذا ما يؤكد تصوير النساء الأكبر سناً أنفسهن اللاتي أبلغن عن محدودية التواصل والمشاركة في الأنشطة الأسرية والاجتماعية.

- ٦٩% من النساء السوريات و ٤١% من النساء الأردنيات الأكبر سناً قلن إنهن لا يشاركن في الأنشطة الاجتماعية
- ٥٦% من النساء السوريات و ٣٦% من النساء الأردنيات الأكبر سناً أفدن باتصالهن المحدود مع الأسرة والمجتمع
- ٦٣% من النساء السوريات و ٤٨% من النساء الأردنيات الأكبر سناً أفدن أنهن يشعرن بالوحدة

يمكن أيضاً ملاحظة التغييرات في الأدوار الاجتماعية على مستوى الأسرة حيث تشعر نسبة كبيرة من النساء الأكبر سناً بأنهن محرومات من استقلالهن الذاتي واستقلاليتهن. وقد تشابهت بيانات كل من كبار السن من النساء والرجال، مما يشير إلى أن العمر، وليس النوع الاجتماعي، هو على الأرجح عامل محدد في فقدان الاستقلالية والاستقلال الذاتي في مراحل الحياة المتقدمة.

- ٢٩% من النساء الأكبر سناً لا يتخذن قرارات مستقلة بشأن شؤونهن المالية
- ٢٨% من النساء الأكبر سناً لا يتخذن قرارات مستقلة بشأن مغادرة المنزل



قد تزيد أيضاً أدوار الأسرة والمجتمع المتغيرة، لا سيما في مواجهة الأزمة السورية والضغوط الإضافية التي تواجهها العديد من الأسر، إلى جانب عدم المساواة بين الجنسين طوال الحياة، من عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقدمها النساء الأكبر سناً. في واقع الأمر، تستمر النساء الأكبر سناً على مستوى العالم في تقديم أكثر من ضعف مقدار الرعاية غير المدفوعة مثل الرجال، بينما يعتمدن في الوقت ذاته في كثير من الأحيان على الآخرين للحصول على الدعم.

- قالت ٢٥% من النساء الأكبر سناً (السوريات والأردنيات) إنهن يعتمدن على الآخرين في الحصول على الدعم^{١٣}

يمكن تشكل أدوار الرعاية المتغيرة (كمقدمات وملتقيات للرعاية على حد سواء) عائقاً كبيراً أمام المشاركة في الحياة المجتمعية وقد تعيق قدرة النساء الأكبر سناً على الإدراك الكامل لحقوقهن والمطالبة بها.

هناك حاجة إلى استراتيجية مخصصة لإشراك الجهات الفاعلة الإنسانية ومقدمي الخدمات والبلديات مع النساء الأكبر سناً من أجل تعزيز مشاركتهن ودورهن في الحياة المجتمعية. هناك حاجة أيضاً إلى مبادرات مشتركة بين الأجيال من أجل تقليل عزلة النساء الأكبر سناً وزيادة الوعي بحقوقهن بين أفراد الأسرة والمجتمع الأوسع. يجب أن تعمل هذه التدخلات بالتوازي مع التحسينات في إطار السياسة لضمان الإدماج المستدام للنساء الأكبر سناً.

تسليط الضوء على حقوق النساء الأكبر سناً في أطر السياسات الأردنية الرئيسية



أوجدت أزمة اللاجئين السوريين مجموعة جديدة من التحديات على نظام الرعاية الاجتماعية الأردني المثقل أصلاً. وعلى الرغم من أن نظام الحماية الاجتماعية في الأردن متطور جداً، إلا أن التحديات كانت قائمة حتى ما قبل الأزمة، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والعنف ضد المرأة وعدم كفاية الخدمات لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة^{١٤}.

اتخذت الحكومة منذ ذلك الحين خطوات إيجابية نحو ضمان إدماج الفئات المختلفة التي تواجه مخاطر متزايدة، بما في ذلك أهداف محددة في

إطار أطر السياسات الرئيسية المبينة أدناه واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر من قبل دائرة الإحصاءات، إلا أن حقوق النساء الأكبر سناً غير متسقة عبر هذه المبادرات المختلفة. يعتبر الإدماج الواضح للنساء (والرجال) الأكبر سناً مهماً أيضاً نظراً لشيخوخة السكان في الأردن. وفقاً لتعداد عام ٢٠١٥، يشكل كبار السن (٦٠ عاماً فأكثر) ٥,٤٪ من إجمالي السكان (٤٩٪ منهم من النساء الأكبر سناً)^{١٥}، ومن المتوقع أن ترتفع نسبتهم إلى ١٥,٨٪ بحلول عام ٢٠٥٠^{١٦}.

أ. الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان ٢٠١٦ - ٢٠٢٥ - تعترف الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بحقوق

كبار السن وحقوق المرأة ضمن إطار أهداف محددة. ومع ذلك، فإن الخطة تتبنى نهج الفئات الضعيفة الذي يتناول حقوق النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل منفصل. قد يؤدي ذلك إلى تصميم سياسات أخرى لهذه "الفئات الضعيفة" في معزل عن بعضها البعض دون مراعاة أوجه اللامساواة المتقاطعة. علاوة على ذلك، قد يؤدي التركيز إما على النساء أو على كبار السن إلى إغفال النساء الأكبر سناً، اللاتي يتعرضن للتمييز على أساس النوع الاجتماعي والعمر، من النظام، وبالتالي لا يتمكن من الحصول على الخدمات المصممة خصيصاً لاحتياجاتهن الخاصة، أو الاستمتاع وإدراك حقوقهم بالشكل الكامل.

- سيتم تعزيز الخطة الوطنية الشاملة بشكل أكبر من خلال ضمان جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة، والتحليل المتقاطع المضمن في خطة التنفيذ لكل مجموعة من المجموعات المحددة التي تواجه مخاطر محددة.

ب. رؤية الأردن ٢٠٢٥ - تحدد رؤية ٢٠٢٥ نتائج اجتماعية وتنموية محددة لزيادة الإنتاجية والتدريب وخلق

فرص العمل لتلبية احتياجات الفئات الأكثر تهميشاً، ولا سيما النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة^{١٧}. على الرغم من أن الإطار التنفيذي يتضمن هدفاً حول دعم رعاية المسنين، إلا أن التركيز ينصب على الرعاية المؤسسية ولا يأخذ في الاعتبار الاهتمامات المحددة للنساء الأكبر سناً. إن عدم إدراج النساء الأكبر سناً بشكل صريح لا يهدد الأعمال الكاملة لحقوق المرأة في جميع مراحل حياتهن فحسب، وإنما يهدد أيضاً تحقيق الرؤية بالنظر إلى السكان الأردنيين المسنين (من المتوقع أن ترتفع النسبة إلى ٨,٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ونحو ١٦٪ بحلول عام ٢٠٥٠)^{١٨}

- لذلك فإنه من الضروري أن تعكس رؤية ٢٠٢٥ فئة السكان الأردنيين المسنين وأن تستهدف النساء الأكبر سناً بشكل واضح، لا سيما في إطار مبادرات المجتمع والمواطن ذات الأولوية.
- علاوة على ذلك، يجب تصنيف المؤشرات ذات الصلة التي تتبع تنفيذ الرؤية حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة لتكون قادرة على تتبع كيفية استفادة النساء والرجال من جميع القدرات وفي جميع مراحل حياتهم من هذه المبادرات.

ج. الإستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ - تعد الاستراتيجية الوطنية لكبار السن

خطوة إيجابية نحو ضمان حقوق كبار السن، والتزام الحكومة الأردنية بمشاركة كبار السن في صنع القرار والمجتمع المدني، ودعمهم لعيش حياة نشطة وتسهيل الوصول إلى الخدمات. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى التحليل الجنساني من المرجح أن يعيق تنفيذها بالكامل وإعمال حقوق النساء الأكبر سناً. عداعن أنها لا تأخذ في الاعتبار العوائق المحددة التي تواجهها النساء الأكبر سناً مثل انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، والافتقار إلى الاستقلال الذاتي في اتخاذ

القرارات في إطار المنزل، والاعتماد على المساعدة الإنسانية كمصدر رئيسي للدخل، وخاصة بالنسبة للنساء السوريات الأكبر سناً. أخيراً، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع مستوى وعي كبار السن من النساء والرجال، وكذلك عامة السكان، بوجود الاستراتيجية الوطنية لكبار السن. في الواقع، في الاستطلاع الذي أجرته منظمة HelpAge، أفاد ٦٠٪ فقط من كبار السن أنهم على دراية بالاستراتيجية والحقوق والاستحقاقات المنصوص عليها فيها. هذا النقص في المعرفة يعني أنه من غير المرجح أن يسعى الرجال والنساء الأكبر سناً إلى الانتصاف أو تحدي السلطات لضمان تنفيذ الاستراتيجية بالكامل.

- يجب على المجلس الوطني لشؤون الأسرة^{١٩} أن يعزز جهوده لرفع مستوى الوعي بالاستراتيجية الوطنية بين السكان الأردنيين (بما في ذلك اللاجئين) والأحكام الخاصة بالنساء والرجال الأكبر سناً الواردة فيها.
- علاوة على ذلك، ينبغي تصنيف مؤشرات تتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية وتحليلها حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة لضمان استفادة النساء الأكبر سناً وذوات الإعاقة منهن من الدعم على قدم المساواة مع كبار السن من الرجال.

د. خطة استجابة الأردن للأزمة السورية ٢٠١٨-٢٠٢٠ - على الرغم من أن خطة الاستجابة الأردنية ذات

هدف محدد متمثل في الاستجابة للاحتياجات وتعزيز وصول كبار السن إلى الخدمات، إلا أنها تفتقر إلى التحليل الجنساني والتركيز المتمدد على النساء الأكبر سناً، بما في ذلك ذوات الإعاقة منهن. أدركت تقييمات الضعف التي أجريت كجزء من برنامج الاستجابة للطوارئ في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ أن عوامل مثل النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة قد أثرت على قدرة اللاجئين المختلفة على الوصول إلى المساعدة والخدمات، ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان رؤية مخاوف النساء الأكبر سناً في تحليل الاحتياجات والاستجابة. يمكن أن يؤدي الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة إلى إخفاء التمييز وأن يمثل عقبة رئيسية أمام تطوير السياسات التي تستجيب لواقع حياة المرأة بأكملها.

- سيتم تحسين خطط الاستجابة المستقبلية بشكل كبير من خلال دمج البيانات المصنفة في مختلف القطاعات لضمان توجيه التحليل العمري والجنساني للنتائج التي تستهدف كبار السن والنساء.
- يجب أن يتم تطبيق معايير الإدماج الإنساني لضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات واستخدامها كأداة للمساءلة واتخاذ القرار للممولين.

يجب تعزيز الأطر القانونية والسياسات الوطنية والتدخلات الإنسانية وتنفيذها لضمان حماية حقوق النساء الأكبر سناً، بما في ذلك النساء الأكبر سناً اللاتي يواجهن أوجه اللامساواة المتقاطعة، مثل ذوات الإعاقة، والأرامل، والفقيرات أو الناجيات من العنف وسوء المعاملة والإهمال.

التوصيات

الجهات المعنية وبالمساعدة الإنسانية:

- يجب تضمين البيانات المصنفة حول النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة عبر القطاعات المختلفة لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، والتأكد من توجيه تحليل النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة النتائج التي تستهدف كبار السن والنساء.
- ينبغي تطبيق معايير الإدماج الإنساني لضمان الوصول الشامل للخدمات الإنسانية واستخدامها كأداة للمساءلة واتخاذ القرار للممولين.
- يجب تعزيز الدعم المقدم للناجين من كبار السن ليشمل التدخلات الموجهة والتأكد من أن الخدمات الحالية متاحة للنساء الأكبر سناً.
- تحتاج خطط الاستجابة الإنسانية والتدخلات إلى تسهيل الوصول الفوري إلى المساعدة للنساء الأكبر سناً من خلال تحسين التوعية ووسائل النقل لهن واستهداف النساء الأكبر سناً غير القادرات على الوصول إلى الخدمات.
- يجب إشراك مستشاري الإدماج والحماية الذين يركزون على النوع الاجتماعي والإعاقة والعمر (بما في ذلك سن الشيخوخة) في تطوير السياسات الإنسانية الرئيسية وخطط الاستجابة لضمان أخذ تجارب النساء الأكبر سناً في الاعتبار بشكل فعال وعدم إضافتها بأثر رجعي إلى التدخلات الموجودة بالفعل.

صانعي السياسات:

- ينبغي تناول حقوق النساء الأكبر سناً بشكل صريح وحمائتها في أطر السياسات الرئيسية، بما في ذلك الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان.
- ينبغي تضمين المؤشرات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة في جميع أطر السياسات الرئيسية لتتبع وتحليل كيفية استفادة النساء والرجال من جميع القدرات وفي جميع مراحل حياتهم، بما في ذلك كبار السن، من هذه المبادرات.
- يجب أن تعكس خطة تنفيذ رؤية الأردن ٢٠٢٥ السكان المسنين وأن تستهدف صراحة النساء الأكبر سناً، لا سيما في إطار مبادرات المجتمع والمواطن ذات الأولوية.
- ينبغي على المجلس الوطني لشؤون الأسرة أن يعزز جهوده لرفع الوعي بالاستراتيجية الوطنية لكبار السن والأحكام الخاصة بالنساء والرجال الأكبر سناً الواردة فيها.
- يجب أن تتخذ الحكومة خطوات لضمان أن تتضمن خطة التنفيذ لمعالجة إساءة معاملة كبار السن في إطار الاستراتيجية الوطنية لكبار السن تحليل النوع الاجتماعي، وتحدد استراتيجيات لحماية النساء الأكبر سناً.
- ينبغي تعديل قانون الحماية من العنف الأسري ليشمل أحكاماً محددة للنساء والرجال الأكبر سناً.
- يجب أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية لكبار السن خطة مخصصة ومحددة التكاليف لإشراك الجهات الفاعلة الإنسانية ومقدمي الخدمات والبلديات مع النساء الأكبر سناً من أجل زيادة مشاركتهن وتعزيز دورهن في حياة المجتمع.

الملاحظات النهائية

- 1 انظر (على سبيل المثال) إلى القمة الإنسانية العالمية، ميثاق الإدماج، الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، إلخ.
- 2 مبادئ الإدماج (على سبيل المثال)، متضمنة في الخطة الشاملة لحقوق الإنسان ٢٠١٦-٢٠٢٥، من بين أدوات السياسة الأخرى.
- 3 وهذا يشمل، من بين أمور أخرى، نهج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعمر والنوع الاجتماعي والتنوع، ومؤشرات النوع الاجتماعي والعمر الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (ECHO) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)
- 4 يمكن الحصول على البيانات باتباع هذا الرابط: <https://bit.ly/2zsTlaI> (تقرير الاستطلاع قيد الإصدار)
- 5 خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ٢٠١٨-٢٠٢٠
- 6 <http://www.who.int/en/news-room/fact-sheets/detail/elder-abuse>
- 7 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٥)، تعزيز استجابة قطاع العدل الأردني لقضايا العنف ضد المرأة
- 8 وفقاً لبيانات المسح الديموغرافي والصحي من الأردن (بين عام ٢٠٠٧ و ٢٠١٢) كما ورد في: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٥)، تعزيز استجابة قطاع العدل الأردني لقضايا العنف ضد المرأة
- 9 قانون رقم ١٧/١٥
- 10 تحليل الفجوة التابع لمجموعة العمل الفرعية المعنية بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي لعام ٢٠١٧/٢٠١٨
- 11 البيانات التي تمت مشاركتها هي فقط من الحالات المبلغ عنها، ولا تمثل بأي حال من الأحوال إجمالي حدوث أو انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن. تم إعداد هذا التقرير الإحصائي الموحد حصراً من قِبل مقدمي خدمات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الذين يستخدمون نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي لجمع البيانات في تنفيذ أنشطة الاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في عدد محدود من المواقع في جميع أنحاء الأردن والتي تستهدف السكان المتضررين من الأزمة السورية، وبموافقة من الناجين. هذه المعلومات سرية ولا يمكن إعادة إنتاجها دون تصريح من فريق عمل (GBVIMS). لمزيد من المعلومات، تواصل مع الرئيسين المشاركين لفريق العمل المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي: إميلي Page.page@unhcr.org وبامبلا Dicamillo.dicamillo@unfpa.org
- 12 تقر الاستراتيجية الوطنية لكبار السن بغلبة المواقف الدينية والأخلاقية تجاه كبار السن في الأردن
- 13 Age International (2018)، من يهتم؟ لماذا يعتبر التمكين الاقتصادي للنساء الأكبر سناً مهماً لأهداف التنمية المستدامة
- 14 خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ٢٠١٨-٢٠٢٠
- 15 بحسب تعداد ٢٠١٥ الذي أجرته دائرة الإحصاء، كما ورد في: الاستراتيجية الوطنية لكبار السن ٢٠١٨-٢٠٢٢
- 16 مؤشر HelpAge Global Age Watch ، ملف دولة الأردن
- 17 اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (٢٠١٧)، خطة العمل الوطنية الأردنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن ٢٠١٨-٢٠٢١
- 18 مؤشر HelpAge Global Age Watch ، ملف دولة الأردن
- 19 الجهة المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية

منظمة HelpAge International هي شبكة من المنظمات العالمية التي تُعنى بحقوق كبار السن حتى يعيشوا حياة صحية وكرامة وأمنة.

نشرت من قبل منظمة HelpAge International

عمارة رقم ٤٣، شارع كلية الشريعة، بجانب ديوان آل السعودي، جبل اللويبة

عمان- الأردن

الأردن

هاتف: +962 (0) 6 4640241

knowledgeandresourcehub@helpage.org

www.helpage.org

www.helpagejordan.org

جمعية خيرية مسجلة تحت رقم ٨١٨٠



@HelpageJ



HelpAge
International
Jordan

Copyright © HelpAge International 2018

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License,
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>

Any parts of this publication may be reproduced without permission for non-profit and educational purposes. Please clearly credit HelpAge International and send us a copy or link.